



الإمام عبد المجيد سليم
(١٨٨٢-١٩٥٤م)

**التمسك بالحق
والجرأة في الفتوى**

يحفل تاريخ مصر بكوكبة من علماء الدين الذين عرفوا بمواقفهم الصريحة القاطعة ودفاعهم المخلص والمستमित عن الدين، والتصدي بكل حزم لأى مساس بالشرعية الإسلامية. ومن هؤلاء العلماء الأجلاء فضيلة «الإمام الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم» وهو واحد من أهم الأئمة الذين شرفوا بتولى مشيخة الأزهر وشرفت بهم. فقد كان من نوابغ علماء الإسلام الذين جباهم الله بفيض من علمه وفضله، حتى أصبح فقيهاً لا يبارى ومشرعاً ذائع الصيت، ومُصلحاً لا يخشى في الله لومة لائم.

بصمات لا تُنسى:

كان للإمام «عبد المجيد سليم» بصماته التى لا تنسى في خدمة الإسلام والمسلمين، مدرساً بالمعاهد الدينية ومدرسة القضاء الشرعى، يمتاز بغزارة العلم ومداومة البحث والإطلاع وبراعة الأداء، وقاضياً شرعياً يمتاز بدقة البحث وتحري الحق. ومفتياً لمصر يستقصى البحث في موضوع لفتوى، لا يكتفى برأيه هو، وإنما يحرص على ذكر آراء الفقهاء، ويرجح بينها ويستنبط منها ما يراه صحيحاً، ثم يدعم رأيه بالأدلة العقلية والبراهين النقلية.

تأثر «الإمام عبد المجيد سليم» بالشيخ «حسن الطويل» وعرف منه أساليب عديدة في فنون الجدل والقياس، وكان الشيخ يرعاه ويوجهه ويرشده، وقد تنبأ له أن يصبح شيخاً للأزهر. ودرس الفقه على العالم الجليل «الشيخ أحمد أبى خطوة». كما كان يحضر دروس «الإمام محمد عبده» في الرواق العباسى وظل مواظباً على حضورها على مدى خمس سنوات، تلقى خلالها عنه أسرار البلاغة، كما تلقى عنه دروساً في تفسير القرآن الكريم والمنطق والفلسفة.

وكان تأثير «الإمام محمد عبده» و«الشيخ أبى خطوة» قوياً واضحاً في فتاوى «الإمام عبد المجيد سليم» وآرائه، مع التحرر المطلق من التقييد برأى معين أو مذهب خاص.

وُلِدَ الإمام الشيخ في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م في قرية «ميت شهالة» بمحافظة المنوفية، تعلم مبادئ القراءة والحساب بكتاب القرية، ثم التحق بالأزهر، وحصل على الشهادة العالمية من الدرجة الأولى عام ١٩٠٨ م، ثم اشتغل بالتدريس في المعاهد الدينية ومدرسة القضاء الشرعي، حيث كان يدرس للطلاب مادتي الفقه وأصوله، ثم وُلِيَ القضاء قبل أن يصبح مُفتياً للبلاد على مدى سبعة عشر عاماً، وفاز بعضوية جماعة كبار العلماء، ثم أصبح وكيلاً لها، قبل أن يُعهد إليه بالإشراف على الدراسات العليا بالأزهر ورئاسة لجنة الفتوى.

وفي السادس والعشرين من ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٨ أكتوبر عام ١٩٥٠ م صدر قرار تعيينه شيخاً للأزهر، حيث كان الإمام الثالث والثلاثين في تاريخ الأزهر.

تمسك بالحق؛

وقضى «الشيخ عبد المجيد سليم» في منصب المفتي سبعة عشر عاماً متواليات، وهي أكبر مدة قضاها عالم من علمائنا في منصب المفتي، وقد كان تمسكه بالحق ودقته في الفتوى وراء هذه الفترة الطويلة في المنصب، وبلغ إجمالي القضايا التي أفتى فيها ١٥٧٩٢ فتوى، وهي ثروة فقهية عالية القيمة.

وشجاعة الشيخ عبد المجيد في فتواه، لم تكن وليدة شغله منصب الإفتاء، وإنما كانت جزءاً من شخصيته، حتى وهو طالب في المعاهد الأزهرية، ثم وهو قاض شرعي بعد تخرجه من مدرسة القضاء الشرعي.

ومن قضاؤه الشجاع قضية وقف كان ناظره «الملك فؤاد» ملك مصر، وقد رُفعت القضية لإقصاء الملك عن هذه النظارة للوقف، وقال المدعى في دعواه: أنه لا يجوز للملك أن ينظر وقفاً بشخصه، لأنه صاحب وضع دستوري لا يميز له القيام بأعمال مثل نظارة الوقف، فهو يدير أملاكه بنفسه أو بأجهزته الخاصة الملكية، أما كونه ناظراً للوقف فهذا يجعله محل المساءلة إذا أخطأ، والوقف تتعلق به حقوق

خيرية كثيرة، منها ما يصيب الأشخاص، ومنها ما يصيب الهيئات، وكل صاحب حق له وجهة نظره في قدر ما يؤدي إليه ريع الوقف، فإذا وجد خطأ كان من واجبه أن يشير إليه وأن يقتضيه، وهذا يجعل موقف الملك حرجاً، فإما أن تضيع حقوق الموقوف عليهم، وإما أن تضيع هيبة ولي الأمر.

وعلى الناحية الأخرى من الدعوى كان محامى الملك فؤاد يدافع عن نظارة الملك للوقف، ويطلب برفض الدعوى، لكن القضية ينظرها قاض شجاع، لا يتخرج من الحكم بالحق، فقضى بعزل الملك فؤاد عن نظارة الوقف، وتم تنفيذ الحكم.

وبرغم هذا الحكم الشجاع، فإن الملك فؤاد عندما عُرض عليه تعيين «الشيخ سليم» في منصب الإفتاء وافق على الفور، ولم يحاول الانتقام منه، وإنما أصدر المرسوم الملكي بالتعيين، وبالرغم من أنه لم يكن عضواً في المحكمة الشرعية العليا، وكان التقليد أن يُختار المفتى من بين أعضائها، إن لم يكن رئيسها.

ضد الملك فاروق:

وفي منصب الإفتاء واجه الشيخ تحدياً آخر، ولكن ضد الملك فاروق، الذى تولى الملك بعد وفاة أبيه الملك فؤاد. فقد وصل إلى الشيخ سؤال من إحدى المجلات عن مدى شرعية إقامة الحفلات الراقصة في قصور الكبار، وقد حمل رسالة المجلة إليه أحد أمناء الفتوى في دار الإفتاء، ولفت نظره إلى أن المجلة التى طببت الفتوى من المجلات المعارضة للملك، وأن الملك قد أقام حفل راقص في قصر عابدين، فالفتوى إذن سياسية، وليس مقصوداً بها بيان الحكم الدينى. وتريد المجلة بذلك الوقعة بينه وبين الملك، إلى جانب التعريض بالتصرف الملكى وصولاً إلى هدف سياسى.

فقال فضيلته: وماذا في ذلك؟ إن المفتى إذا سُئل لا بد أن يجيب ما دام يعلم الحكم، فإن لم يكن يعلمه بحث عنه بوسائل المتاحة من اطلاع على القرآن والسنة، وعلى كتب الأقدمين، وبواسطة جهاز الأمناء في دار الإفتاء، فإذا أعجزته الوسائل

قال: لا أدري. وأصدر المفتى فتواه بحرمة هذه الحفلات، ونشرت المجلة الفتوى مؤيدة بالأدلة الشرعية. وحدثت الأزمة بين الملك والمفتى، وصمم الملك على الانتقام من المفتى، الذي كانت فتواه سبباً في إحراج موقفه السياسي.

وعلى إثر هذه الفتوى وجه الديوان الملكي الدعوة إلى «الشيخ عبدالمجيد سليم» لحضور صلاة الجمعة مع الملك في مسجد قصر عابدين، وهو القصر الذي أقيم فيه الحفل الراقص، فذهب المفتى وجلس في المكان المخصص له، وحين حضر الملك جلس في مكانه بالصف الأول، وبعد انتهاء الصلاة وقف كبار المصلين لمصافحة الملك بعد الصلاة قبل أن يدخل إلى حديقة القصر من الباب الداخلى للمسجد المؤدى إلى الحديقة، ووقف المفتى في مكانه استعداداً لهذه المصافحة الملكية، وكان كل من يأتى عليه الدور للمصافحة يرفع يده قبل أن يدركه الملك استعداداً لمصافحته، لكن الشيخ عبد المجيد سليم هدته فطرته الإيمانية إلى عدم رفع يده، وكانت نية الملك أن يترك يد الشيخ ممدودة للمصافحة دون أن يصافحه، ويكون في ذلك عقابه والانتقام منه، لكن إيمان الشيخ أنقذه، فقال له الملك: ما الذى دعاك يا شيخ للفتوى ضدى؟ فأجابه الشيخ: المفتى إذا سُئل لا بد أن يجيب ليعرف الناس الحق من الباطل، ولينتهى المطلون إذا أرادوا، وإلا عرضوا أنفسهم لعقاب الله.

مقاطعة الاحتفالات الرسمية:

ولم يكتف الشيخ بهذه المواجهة ومع الملك على رؤوس الأشهاد، بل رفض بعد ذلك حضور الحفلات الرسمية التى يترأسها الملك، وكانت تأتية الدعوة ولا يعتذر عن عدم الحضور. ومعنى هذا أن يبقى المقعد المخصص للمفتى شاغراً، مما يسبب إلى الملك.

اتصل رئيس الديوان الملكى بالمفتى يلفت نظره إلى أهمية الالتزام بالبروتوكول، وأن عليه إذا كان هناك ما يمنعه من الحضور أن ينظر الديوان: فأجابه المفتى: أن موقفه قضية كرامة، وإذا اتصلت الكرامة بالبروتوكول، كانت الأولوية للكرامة،

ولا بأس عليكم إذا لم توجهوا الدعوة إلى المفتى .

ورفع الديوان الأمر إلى الملك، ليدرك أنه أمام شخصية فذة من علماء المسلمين وأنه لا سبيل إلى زحزحته عن موقفه إلا بالاعتذار إليه. فأمر الملك رئيس الديوان أن يذهب إلى الشيخ ويعتذر إليه، فجاء رئيس الديوان إلى المفتى وقال له: «إن مولانا جلاله الملك بعثنى إليك لأن جلالته يرجو رضاك».

وبعد أن عُين «الشيخ عبد المجيد سليم» شيخاً للأزهر، ضغطت الحكومة لتقليل ميزانية الأزهر، ثار الإمام الأكبر ثورة عارمة: وقال عبارته المشهورة «قصد هنا -تقتير- وإسراف هناك»، وكان الملك وقتها يقضى عطلة الصيف باستراحته في كابري بإيطاليا، وعندما علم بما قاله «الشيخ عبدالمجيد سليم» غضب، وأمر بعزل شيخ الأزهر من منصبه في سبتمبر سنة ١٩٥١م. ثم أعيد إليه مرة أخرى في فبراير ١٩٥٢م. ولكنه استقال من المنصب في سبتمبر ١٩٥٢م (*).

وحدث أن أهدت مصلحة الترام إلى فضيلته تصريحين للركوب بالمجان هو وتابعه، فرفض الشيخ استعمال هذا التصريح وحمل تابعه على رفضه، وعندما علم أنه استعمله مرة، ذهب الشيخ إلى إدارة المصلحة ودفع ثمن تذكرة تابعه.

إصلاح مناهج التدريس:

وأثناء توليه مشيخة الأزهر عمل فضيلة الإمام على إصلاح مناهج التدريس بهذه الجامعة العريقة، فقد كان يرى أن مهمة الأزهر تشمل تعليم أبناء الأمة الإسلامية دينهم ولغتهم بما يؤهلهم ليكونوا حملة شريعة الإسلام وأئمة الدين واللغة. وحفاظاً حراساً لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعمل على تشجيع حركة التأليف والتجديد عن طريق الجوائز العلمية. وعمل على توجيه العلماء إلى وضع بحوث في الفقه والتشريع تسائر الروح العلمية الحاضرة. واشتمل منهجه الإصلاحى أيضاً على إعداد جيل قوى من أبناء الأزهر يستطيع أن يحمل الرسالة،

(٥) سعيد عبد الرحمن، شيوخ الأزهر، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٢.

إضافة إلى مراجعة الكتب الدراسية، وإبقاء الصالح منها. وتشجيع حركة البحوث العلمية إلى جامعات أوروبا للتزود من شتى العلوم والمعرفة. وتنظيم الجامعة الأزهرية تنظيمياً يتفق مع رسالتها، ويساعدها على أدائها، إلى جانب أداء رسالتها الإسلامية، وذلك بإنشاء مكتبة كبيرة ودار طباعة حديثة، تخرج مؤلفات باللغة الأجنبية والعربية للرد على مزاعم المبشرين، وإنشاء إدارة للدعوة الإسلامية بين شتى الدول والشعوب، وتفسير القرآن إلى اللغات الأجنبية.

وكان دائماً ينصح طلاب الأزهر قائلاً لهم: «نصيحتي لكم أن تعلموا أنكم مجندون في سبيل الله، فأقبلوا على دراستكم، وتجملوا بالفضيلة بينكم وبين الناس، لتحقيق آمال آلاف المسلمين فيكم، وإعلاء كلمة الدين والعلم بكم».

وظل الشيخ متواضعاً يعتز بكرامته، ويجهر بكلمة الحق، ولا يبالي ما يترتب عليها من آثار حتى لقي وجه ربه الكريم في أكتوبر سنة ١٩٥٤ م.

